

نظام تداول بدائل حليب الأم  
١٤٢٥هـ



الرقم : م / ٤٩  
التاريخ : ١٤٢٥/٩/٢١ هـ

بسمون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة ( السبعين ) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالامر الملكي رقم ( ٩٠/د ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة ( العشرين ) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم ( ١٣/د ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادة ( الثامنة عشرة ) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم ( ٩١/د ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم ( ٧٦/١١١ ) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢٦٠ ) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٨ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على "نظام تداول بدائل حليب الأم" وذلك بالصيغة المرفقة .

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه -

تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز



قرار رقم : ( ٢٦٠ )  
وتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٢٥ هـ

شهادة




المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء  
الأمانة العامة

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٣٦٤١/ب/٧  
وتاريخ ١٥/٣/١٤٢٥ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير الصحة رقم ٢٦/١/١١٥٣  
وتاريخ ١٥/١/١٤٢١ هـ ، المرافق له مشروع نظام تناول بدائل حليب الأم .  
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٦/١١١) وتاريخ ٧/٢/١٤٢٥ هـ .  
وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (١٦٠) وتاريخ ٢/٤/١٤٢٢ هـ ، ورقم (٢٢٩)  
وتاريخ ٢٣/٦/١٤٢٥ هـ ، المعنيين في هيئة الخبراء .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٠٩) وتاريخ  
٤/٩/١٤٢٥ هـ .

بقرر

الموافقة على "نظام تناول بدائل حليب الأم" وذلك بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة لهذا ،  


رئيس مجلس الوزراء



هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



## نظام تداول بدائل حليب الأم

### المادة الأولى:

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية لأنها وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمامها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

بدائل حليب الأم: أي بديل لحليب الأم يركب صناعياً وفقاً لمعايير دستور الأغذية الدولي المعمول به ، وطبقاً للمواصفات القياسية السعودية ؛ للوفاء بالمتطلبات الغذائية الاعتيادية حتى سنة أشهر من العمر. وهو بديل مجهز لخصائص الأطفال للفيزيولوجية (الاعتيادية) . ويشمل ذلك الأغذية المحضرة منزلياً .

الأغذية التكميلية: أي غذاء مناسب مكمل لحليب الأم أو مكمل لبديل حليب الأم - سواء أكان مصدراً أم محضراً في المنزل - عندما يصبح أحدهما غير كاف للوفاء بالمتطلبات الغذائية للرضيع ، على أن يبدأ استعمالها من الشهر السادس.

التداول: هو عملية أو أكثر ، تشمل تصنيع المنتجات وتخزينها وترويجها وبيعها بما يدخل تحت نطاق هذا النظام.

للتسويق: هو النشاط الذي تتم من خلاله دراسة ترويج المنتج وتوزيعه وبيعته ، وكذلك البحوث ذات العلاقة بالموق والمستهلك .

البطاقة: أي بيان مكتوب أو مطبوع أو مصور أو مرسوم أو محفور على عبوة المنتجات التي يشملها هذا النظام .

العبوة: أي شكل من أشكال تعبئة المنتجات ، يباع كوحدة تجزئة اعتيادية ، بما فيها الأغلفة الخارجية.

العينات: عبوة واحدة أو كميات صغيرة من المنتج تقدم بالمجان .

المنتج: أي فرد ، أو مؤسسة ، أو شركة تعمل - مباشرة أو من خلال وكيل أو من خلال كيان تحت إشرافه ، أو متعاقد معه - في صناعة منتج يشمل هذا النظام.





موظف التسويق : أي فرد من مهامه تسويق المنتج ، أو المنتجات التي يشملها هذا النظام .  
المورد والموزع : أي فرد ، أو شركة ، أو مؤسسة يعمل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في مستوى تجارة الجملة ، أو للتجزئة في مجال تسويق منتج يشمل هذا النظام .  
مؤسسات الرعاية الصحية : كل جهة حكومية ، أو خاصة لها علاقة - مباشرة ، أو غير مباشرة - بالرعاية الصحية للأمهات والرضع ولحوامل ، وكل دور الحضانه أو جمعيات رعاية الأطفال ، عدا الصيدليات والمحلات المرخص لها ببيع هذه المنتجات .  
عامل الرعاية الصحية : أي فرد من منسوبي مؤسسات الرعاية الصحية من الموظفين ، والعمال المعنّين بتنفيذ الأم والطفل ، ويشمل ذلك العاملين في الجمعيات الخيرية ، والأهلية التي تمارس الرعاية الصحية .

للوزير : وزير الصحة .

الوزارة : وزارة الصحة .

#### المادة الثانية :

يهدف هذا النظام إلى توفير التغذية الآمنة ، المناسبة للرضع ، وذلك بحماية الرضاعة الطبيعية وتعزيزها ، وضمان الاستعمال الصحيح لبديل حليب الأم عندما تدعو الحاجة إليها ، على أساس التوعية المناسبة ، ومن خلال أساليب التسويق والتوزيع الملائمة .

#### المادة الثالثة :

يطبق هذا النظام على القندول ، والممارسات المتعلقة بالمنتجات الآتية :  
بدائل حليب الأم ، والأغذية التكميلية من منتجات الحليب ، والأغذية والمشروبات الأخرى التي تعطى بالزجاجة أو غيرها من الطرق ، عندما تسوق أو تعرض بأي شكل على أنها مناسبة - بعد تعديلها أو بغير تعديل - للاستعمال كبديل جزئي ، أو كلي لحليب الأم . وكذلك زجاجات وحلمات الإرضاع ، كما تنطبق على نوعيتها وتوفرها ، وعلى المعلومات الخاصة باستعمالها .





#### المادة الرابعة :

يجب أن تشمل كل المواد الإعلامية والتربوية - سواء كانت خطية أو سمعية أو بصرية - مما لها علاقة بتغذية الطفل ، ونصدها وزارة الصحة أو الجهات الأخرى ذات العلاقة على معلومات واضحة عن النقاط الآتية:

- أ - فوك للرضاعة الطبيعية وتفرقتها على أنواع الرضاعات الأخرى (الاصطناعية).
- ب - أهمية تغذية الأمهات وإعدادهن للرضاعة الطبيعية والمحافظة عليها لأطول فترة ممكنة.
- ج - التأثيرات السلبية على الرضاعة الطبيعية من جراء التغذية الجزئية بالزجاجة .
- د - المخاطر الصحية الناجمة عن الاستعمال غير السليم لبدائل حليب الأم والأغذية التكميلية.

#### المادة الخامسة :

يحظر الإعلان والترويج - بأي شكل من الأشكال - لبدائل حليب الأم وأغذية الرضع، ويشمل هذا الحظر ما يأتي:

- أ - استخدام مؤسسات الرعاية الصحية للترويج لهذه المنتجات ، أو الإعلان عنها ، أو عرضها ، أو توزيعها .
- ب - تقديم المنتجات ، والموردين ، والموزعين للأمهات ، ولمؤسسات الرعاية الصحية - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أي عينة من هذه المنتجات ، أو أي هدية ، أو أداة، أو معة تشجع على استعمالها.
- ج - تقديم المنتجات ، والموردين ، والموزعين أي مكافأة مالية ، أو عينة للعاملين الصحيين، لترويج هذه المنتجات .

#### المادة السادسة :

استثناء من حكم المادة الخامسة من هذا النظام ، يجوز للمنتجين ، والموردين ، والموزعين تقديم للنشرات الطمينة عن أغذية الرضع - بعد اعتمادها من الوزارة - إلى





المتبنين (فقط) العاملين في مجال رعاية الأمومة والطفولة ، على أن تقتصر المعلومات على الحقائق العلمية ، وأن يشار فيها إلى تفصيل الرضاعة الطبيعية .

#### المادة السابعة :

على وسائل الإعلام المرئية ، والمسموعة ، والمقروءة المساهمة بفعالية في مجال التوعية ، بما يدعم أهداف هذا النظام ، من خلال برامج ونشرات يقدمها مختصون في هذا المجال .

#### المادة الثامنة :

على الجهات ذات العلاقة ، مثل : وزارة الصحة ، والقطاعات الصحية الأخرى العامة ، والخاصة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الثقافة والإعلام ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة التعليم العالي ، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، الإسهام في نشر المعلومات الصحية المتعلقة بهذا النظام ، بوسائلها المتاحة حسب اختصاصها .

#### المادة التاسعة :

يحظر على مؤسسات الرعاية الصحية استخدام موظفي المتبنين لبدائل حليب الأم ، ومورديها ، والموزعين لها ؛ ولستخدام عمالهم للعمل في مجال رعاية الأمومة والطفولة . كما يحظر على موظفي هذه المؤسسات وعمالها العمل لدى هؤلاء المتبنين ، والموردين ، والموزعين .

#### المادة العاشرة :

مع عدم الإخلال بالمواصفات القياسية السورية الخاصة ببدائل حليب الأم ، يجب وضع بطاقة على كل عبوة - بطريقة واضحة تسهل قراءتها وفهمها ، وتضمن إزالتها - تشمل على البيانات الآتية :

١- عبارة تفيد تميز الرضاعة الطبيعية بخط واضح ، ويسبقها كلمة (ملحوظة مهمة) ، وتحدد هذه العبارة الإدارة المختصة في الوزارة .





٢- بيانات خاصة بالطريقة الصحيحة للتخضير ، وتحذير بشأن المخاطر الصحية التي تنتج من التخضير غير السليم. ويجب ألا تحمل البطاقة أو العبوة أي صورة للأطفال ، أو أي صورة أخرى أو نص يوحى بتقوفاً على الرضاعة الطبيعية .

٣- بيان يوضح عدم استعمال المنتج إلا للضرورة الملحة وبمشورة أحد الأطباء أو المتخصصين في مجال تغذية الرضع ، على أن تشمل على الطريقة الصحيحة للاستعمال.

٤- بيان يوضح فيه ما يأتي:

أ - قائمة المكونات .

ب - التركيب الغذائي .

ج - ظروف التخزين المطلوبة .

د - رقم الترخيل وتاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بطريقة مباشرة وواضحة غير رمزية.

#### المادة الحادية عشرة :

يجب أن تكون بدائل حليب الأم ، والأغذية التكميلية مطابقة للمواصفات القياسية السعودية ، وأن يكتب على العبوة لمن المناسب للاستعمال .

#### المادة الثانية عشرة :

على مؤسسات الرعاية الصحية اتخاذ التدابير الملائمة لتشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ، من خلال تقديم المشورة ، والمعلومات ، والتدريب للعاملين الصحيين بهذا الخصوص.

#### المادة الثالثة عشرة :

على مؤسسات الرعاية الصحية عدم قبول أي عينة مجانية ، أو مخفضة الأسعار من حليب الأطفال للرضع وأغذيتهم ؛ للحد من انتشار بدائل حليب الأم.







#### المادة الرابعة عشرة :

يجوز لدور التربية الاجتماعية المعنية بالأيتام قبول عيادات حلب الأطفال وأغذيتهم.

#### المادة الخامسة عشرة :

يجب على العاملين الصحيين المعنيين بتغذية الأم تشجيع الرضاعة الطبيعية ، وبذل ما يساعد على ضمانتها ، وأن يكونوا على دراية كافية بما تتطلبه أعمالهم ، وأن يكونوا مؤهلين لتقديم المعلومات ، والمشورة والتدريب لمن يحتاج إليها.

#### المادة السادسة عشرة :

يحظر على العاملين الصحيين ، وأعضاء أسرهم قبول أي مكافأة مالية أو عينية قد تقدم لهم من المنتجين ، والموردين ، والموزعين لبائل حلب الأم ، والأغذية التكميلية.

#### المادة السابعة عشرة :

لا يجوز لأي فرد من منسوبي مؤسسات الرعاية الصحية الاستفادة من إسهامات قد تقدم له من شركات المنتجات التي يشملها هذا النظام ، أو موزعها ، مثل : حضور الدورات ، أو الندوات ، أو المنح الدراسية ، إلا بعد موافقة خطية من الوزارة ، أو الجهة التي ينتمي إليها.

#### المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز لغير العاملين الصحيين ، أو الصيادلة شرح كيفية إعطاء بدائل حلب الأم المحضرة ، أو المصنعة منزلياً ، على أن يقتصر ذلك على الأمهات وأعضاء الأسر المحتاجة إليها ، وأن تتضمن المعلومات المقدمة شرحاً واضحاً لمخاطر الاستخدام غير السليم لهذه المنتجات.

#### المادة التاسعة عشرة :

تكون بقرار من الوزير لجنة أو أكثر من الجهات الآتية:

أ - ممثل لوزارة العدل يرشحه وزير العدل.

ب - ممثل لوزارة الصحة يرشحه وزير الصحة .





ج- معمل لوزارة التجارة والصناعة يرشحه وزير التجارة والصناعة .

ويجب أن يكون أحد الأعضاء على الأقل مستشاراً نظامياً . وتنتظر هذه اللجنة في مخالفة أحكام هذا النظام وإصدار القرارات اللازمة بذلك ، ويعتمد الوزير قرارات اللجنة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام مدة العضوية في هذه اللجنة ، وكيفية العمل بها وتحدد مكافآت أعضاء اللجنة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير .

#### المادة العشرون :

دون إخلال بأي عقوبة لشد نص عليها في أنظمة أخرى ، يعاقب كل من ثبتت مخالفته لأي حكم من أحكام هذا النظام ممن يصنع بدائل حليب الأم ، أو يستوردها ، أو يوزعها من الأفراد ، أو المؤسسات ، أو الشركات بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :  
أ - الإنذار .

ب - غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على مائة وخمسين ألف ريال .  
ج - إغلاق المؤسسة لمدة لا تزيد على مائة وثمانين يوماً .

#### المادة الحادية والعشرون :

دون إخلال بأي عقوبة لشد نص عليها في أنظمة أخرى ، يعاقب كل من ثبتت مخالفته لأي حكم من أحكام هذا النظام من مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة ، أو أحد منسوبيها بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :  
أ - الإنذار .

ب - غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على مائة ألف ريال .  
ج - إغلاق المؤسسة لمدة لا تزيد على ستين يوماً .

#### المادة الثانية والعشرون :

إذا رأت اللجنة أن المخالفة تستوجب توقيع غرامة مالية تزيد على ما ورد في اللوائح للعشرين والحادية والعشرين من هذا النظام ، أو إلغاء الترخيص فعلياً أن ترفع الموضوع إلى الوزير لإحالة إلى نيوان المعظالم ، للنظر فيه ، وتقرير ما يراه .





## المملكة العربية السعودية هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :  
التاريخ : / / ١٤  
المرفقات :

### المادة الثالثة والعشرون :

يجوز التظلم من قرار اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ القرار لمن صدر ضده قرار العقوبة .

### المادة الرابعة والعشرون :

يجوز بحكم من ديوان المظالم نشر منطوق قرار العقوبة في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية على نفقة المخالف .

### المادة الخامسة والعشرون :

كل من يخالف من الموظفين أحكام المواد (الخامسة ، والتاسعة ، والثالثة عشرة ، والخامسة عشرة ، والسادسة عشرة ، والسابعة عشرة ، والثامنة عشرة) من هذا النظام - يعاقب طبقاً لأحكام نظام تأديب الموظفين .

### المادة السادسة والعشرون :

يصدر الوزير بالتنسيق مع وزير التجارة والصناعة اللائحة والقرارات التنفيذية اللازمة لهذا النظام ، خلال تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### المادة السابعة والعشرون :

يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه .

### المادة الثامنة والعشرون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره . (١)



(١) نشر بجريدة أم ظهري في عددها رقم (٤٠٢٢) وتاريخ ٢٧/١٠/١٤٢٥ هـ .